2026-11-24

"بيان بشأن مستجدات المجلس التنسيقي للقطاع الخاص الفلسطيني"

في ضوء الاجتماع الذي حصل بتاريخ 2026/11/22 للمجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني فأننا في مؤسسات القطاع الخاص المؤسسين والاعضاء في المجلس التنسيقي نؤكد على التالي

- نعرب عن رفضنا القاطع لما شهدته جلسة المجلس التنسيقي لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني، المنعقدة بتاريخ 22 تشرين الثاني 2026، من ممارسات وإجراءات غير مسبوقة، شكّلت خروجاً عن الأعراف المؤسسية والتوافقية التي حكمت عمل المجلس على مدار خمسة وعشرين عاماً.
- إن المجلس التنسيقي كان ولا يزال إطاراً تنسيقياً بين مؤسسات مستقلة، وليس جسماً تمثيلياً بديلاً عنها أو سلطة تعلو عليها، وتقوم العلاقة بين مؤسساته على الشراكة والتوافق.
- على الرغم من الاعتراضات الصريحة التي أبدتها مؤسسات عديدة من القطاع الخاص على جدول أعمال الاجتماع ومشروع النظام الداخلي الجديد، والتحفظات الخطية التي وُجّهت مسبقاً إلى أمانة السر، جرى الإصرار على المضي في مناقشة المشروع، دون إتاحة المجال لحوار مؤسسي جاد بشأن الاعتراضات الجوهرية المطروحة.
- لقد اتسمت إدارة الجلسة بالتفرد والتحكم بمجريات النقاش، وعدم احترام حق المؤسسات في التعبير عن مواقفها، بما في ذلك المعاملة التي تعرض لها ممثل مركز التجارة الفلسطيني «بال تريد»، الأمر الذي ترافق مع انسحاب رئيس اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية ورئيس جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين من الاجتماع، احتجاجاً على ذلك.
- نؤكد أن مؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني في المحافظات الشمالية والجنوبية موحدة وتعمل بشكل متكامل، مع مراعاة الظروف الاستثنائية التي يعيشها شعبنا الفلسطيني. كما نؤكد أن ما يتعرض له أبناء شعبنا في قطاع غزة، ولا سيما القطاع الخاص، يشكل أولوية في جهودنا وتحركاتنا على المستويين المحلي والدولي.
- نؤكد تضامننا مع مؤسسات القطاع الخاص في قطاع غزة، ونضم صوتنا إلى البيان الصادر عنها بشأن ما تعرض له ممثلوها من ممارسات إقصائية خلال الاجتماع .
- نرفض إشراك أشخاص أو جهات لا تتوافر لهم الصفة التمثيلية المعتمدة في اتخاذ قرارات تمس مستقبل المجلس، ونؤكد أن من يحضر دون تفويض أصولي من مؤسسته لا يمثل إلا نفسه، ولا يجوز الاعتداد بموقفه أو صوته تعبيراً عن إرادة تلك المؤسسة.
- نحمّل أمانة السر الحالية، بوصفها جهة تنسيقية لا سلطة فوق المؤسسات، مسؤولية ما آلت إليه الجلسة من توتر وانقسام، وما ترتب عليها من مساس بالثقة والشراكة المؤسسية.

- نعلن رفضنا القاطع لأي قرارات أو إجراءات تتعلق باعتماد مشروع النظام الداخلي الجديد، سواء بصورة أولية أو نهائية، بالمخالفة للإجراءات والأصول المؤسسية المتوافق عليها، وعدم اعتدادنا بأي نتائج تترتب على تلك الإجراءات.
- نؤكد تمسكنا بالنظام المتوافق عليه، ليس دفاعاً عن مواقع أو امتيازات، بل عن مبدأ مؤسسي جوهري :لا يجوز لمن يتولى إدارة إطار تنسيقي أن ينفرد بتغيير قواعده.
- تؤكد المؤسسات الموقعة حرصها على استمرار المجلس التنسيقي إطاراً جامعاً لمؤسسات القطاع الخاص الفلسطيني، وتطالب بوقف الإجراءات الأحادية والعودة إلى الحوار والتوافق باعتبارهما الأساس الذي قامت عليه الشراكة المؤسسية.

اتحاد الغرف التجارية الصناعية الزراعية الفلسطينية

جمعية رجال الأعمال الفلسطينيين – القدس

مركز التجارة الفلسطيني (بال تريد)

مجلس الشاحنين الفلسطيني

جمعية مدققي الحسابات القانونيين الفلسطينية

منتدى سيدات الأعمال – فلسطين